

استشكال أحاديث صحيح البخاري عند المعاصرين

. كتاب جنابة البخاري لزكريا أوزون أنموذجا .

Questioning the Hadiths of Sahih al-Bukhari among Contemporary Scholars:-A Study of Zakaria Ouzon "The Crime of Bukhari" as a Model-

*1 ط. د: بوزينة عبد القادر

bouzina.abdelkader@univ-oran1.dz

إشراف: أ.د: محامي مختار

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

تاريخ الاستلام: 2024/05/29 تاريخ القبول: 2024/10/21 تاريخ النشر: 2024/11/15

الملخص: تتضمن هذه المقالة دراسة نقدية لاستشكالات أحد الكتاب المعاصرين لأحاديث صحيح البخاري بحجة معارضتها للقرآن الكريم أو أنها أحاديث معارضة للعقل، أو الواقع، أو العلم الحديث وهو ما يعرف بمشكل الحديث عند المتقدمين، وقد عرفت هذا الفن والذي هو من أهم أنواع علوم الحديث، وكتب فيه جملة من المتقدمين ولكن في العصر الحديث تفاقمت الطعون في السنة، وكان صحيح البخاري في واجهة الطعون وذلك لعظم منزلته عند علماء الإسلام، فتناولت الدراسة أنموذجا من الطعون المعاصرة والمتمثل في كتاب "جنابة البخاري" والذي تكلم فيه صاحبه على أكثر من تسعين حديثا، وقد جعلت لذلك نموذجين تطبيقيين اعتبرهما المؤلف مخالفين للعقل والواقع، وقد بينت الدراسة أن معظم الانتقادات ناتجة عن قلة العلم الشرعي، ولا تقوم على أسس علمية.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، الصحيح، معارض، العقل، الواقع، مشكل الحديث، زكريا أوزون، الترجيح، العلم الحديث، جنابة البخاري.

Abstract: This article presents a critical study of the objections raised by a contemporary writer against the hadiths of Sahih al-Bukhari, claiming that they contradict the Quran, reason, reality, or modern science. This issue is known as the problem of hadith among early scholars.

The study introduces this discipline, which is one of the most important branches of hadith sciences, and notes that many early scholars have written about it. However, in modern times, attacks on the Sunnah have intensified, with Sahih al-Bukhari being at the forefront due to its esteemed position among Islamic scholars. The study addresses an example of contemporary criticism found in the book "The Crime of Bukhari" in which the author discusses over ninety hadiths. The study provides two specific examples that the author considers contradictory to reason and reality. It demonstrates that most of the criticisms result from a lack of Islamic knowledge and are not based on scientific foundations.

Keywords: Sahih al-Bukhari, authentic, contradiction, reason, reality, problem of hadith ,Zakaria Ouzon, preference, modern science, The Crime of Bukhari.

1. مقدمة:

الحمدُ الَّذِي هَدَى من أراد به خيراً إلى الفقه في الدين، وشرحَ بالسَّنة النبوية صدور أوليائه الرَّاسخين، وخصَّ هذه الأمة التي هي خير الأمم بسلسلة الإسناد في الدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بالدين الصحيح والحقِّ الصريح، صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه الكرام مؤيدي الدين ومظهري الإسلام وعلى التابعين لهم بالخير والإحسان، وعلى علماء الأمة في كلِّ زمانٍ أمّا بعد:

فإنَّه من المستقرِّ في أذهان المسلمين أنَّ السَّنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع وأنَّ صحيح البخاري هو أصحَّ كتاب بعد كتاب الله . عزَّ وجل . وقد تتابع العلماء جيلاً بعد جيلٍ على تأكيد هذه الحقيقة وعظمت عناية العلماء بهذا الكتاب حفظاً وشرحاً وتعليقاً واختصاراً، ولكن هذا لا يعني أنَّ المحدثين جعلوا نصوص الصَّحيحين بمنزلة القرآن، بل تكلموا على بعض الأحاديث وعبروا عنها "بالأحرف اليسيرة" وذلك لدقَّة الشَّيخين في اختيار الأحاديث، ولكن في بداية العصر الحديث ظهرت اتِّجاهات فكرية تُقلِّل من شأن كتب الحديث وخصوصاً صحيح البخاري وصحيح مسلم ، بحجَّة أن فيهما ما يخالف العقل أو العلم الحديث أو الحسن والواقع المشاهد، ومن أبرز هذه الدِّراسات كتاب "جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين" الَّذي استشكل فيه مؤلِّفه أكثر من تسعين حديثاً عل صحيح البخاري، لذا انبرت هذه الدِّراسة للإجابة عن جملة من التساؤلات وهي:

- . ما هي القيمة العلميّة للانتقادات الموجّهة لصحيح البخاري في هذا الكتاب؟
- . وهل يوجد في صحيح البخاري ما يخالف العقل أو الحسّ والواقع؟
- . لماذا تتركز انتقادات المعاصرين على صحيح البخاري دون غيره من الكتب؟
- وللإجابة عن هذه التساؤلات كانت خطة البحث مكوّنة من مقدمة ومبحثين وخاتمة:
- . المقدّمة: التعريف بالموضوع، والتساؤلات المراد الإجابة عنها.
- . المبحث الأول: الدراسة النظريّة وتشمل:
- . التعريف بمشكل الحديث
- . التعريف بالمؤلف وكتابه
- . المبحث الثّاني: الدراسة التطبيقية دراسة لحديثين وفيها:
- . حديث تحاجّت الجنّة والنّار
- . حديث مراجعة الرسول ﷺ ربّه على فريضة الصّلاة
- . الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج.

2. مدخل للدراسة

2.1. تعريف مشكل الحديث

● مشكل الحديث

- . لغة: يطلق المشكل في اللّغة على عدّة معان منها المختلط والمشتبه: تقول أشكل عليّ الأمر إذا اختلط بغيره، ويقال للأمر المشتبه: مشكل، والأشكل عند العرب اللونان المختلطان.
- فما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل⁽¹⁾
- وتقول العرب للإبل والغنم الذي يختلط سواده حمرة أشكل أي: أشكل عليك لونه لما اختلط⁽²⁾.

1 - ينظر: الخليل ابن أحمد، العين، ج:2، ص:350/ الأزهرى، تهذيب اللغة، ج: 10، ص: 22.

2 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج: 4، ص: 2310.

الملتبس: نحو أشكل الأمر إذا التبس، وأمور أشكال ملتبسة، وبينهم أشكله أي: لبس⁽¹⁾ وعليه فالمعنى اللغوي للمشكل يدور حول هذه المعاني: الاختلاط، والاشتباه والالتباس.

اصطلاحاً: لم يعرف المتقدمون مشكل الحديث وإنما يُفهم من بعض إشاراتهم وكذا من طريقة تعاملهم معه من التّاحية التطبيقية، وكان من بين أبرز من تكلم في هذا الفنّ ابن قتيبة الدينوري (ت: 276) في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وبين أنّ سبب تأليفه "هو طعن أهل الكلام في المحدثين ورميهم برواية المتناقض"⁽²⁾ وابن قتيبة وإن لم يشر إلى حدّ الحديث مشكل الحديث، فإنّه أكثر من تناول هذا الفنّ وطبّق قواعده، حيث تكلم فيه عن الأحاديث التي ادّعيّ عليها التناقض، والأحاديث التي قيل أنّها تعارض القرآن، والأحاديث التي قيل أنّها تخالف النّظر، ويمكن استخلاص تعريف مشكل الحديث عنده بأنّه: الحديث الذي يوهّم ظاهره التعارض مع نصّ شرعي أو تعارض مع الإجماع أو القياس أو النّظر وحجّة العقل.

وتكلم في هذا الفنّ أيضاً أبو جعفر الطّحاوي (ت: 321) فأشار إلى معناه في كتابه مشكل الآثار فقال: "فإنّي نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبّت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء ممّا سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر النّاس، فمال قلبي إلى تأملّها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها"⁽³⁾.

وقد استفاد المعاصرون من إشارات الطّحاوي، ومن عمل ابن قتيبة في كتابه وعرفوه بعدة تعاريف منها:

1- تعريف د. نور الدين عتر: "هو ما تعارض مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعيّ آخر"⁽⁴⁾.

2- تعريف د. شرف القضاة: "هو الحديث الذي يخالف دليلاً شرعياً أو حسياً أو عقلياً"⁽⁵⁾.

1 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج: 4، ص: 2310.

2 - ينظر: ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص: 47.

3 - ينظر: الطّحاوي، شرح مشكل الآثار، ج: 1، ص: 6.

4 - ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: 337.

5 - ينظر: شرف القضاة، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده ص: 7.

ويمكن القول من مجموع هذه التعريفات أنّها لم تأت بتعريف جامع لأنواع مشكل الحديث، وإن كان بعضها أقرب إلى معنى المشكل من بعض، ولعلّ سبب اختلافهم في تعريفه هو اختلافهم في هل المشكل هو نفسه مختلف الحديث، أو هو مباين له.

ويمكن من خلال إشارات المتقدمين وتعاملهم مع هذا الفنّ، وكذا بالتّظر إلى تعريفات المتأخرين أنّ نعرّف مشكل الحديث بأنّه: الحديث الذي يوهّم ظاهره التّعارض مع دليل شرعي، أو أمر عقلي أو حقيقة علمية أو حسية.

شرح التعريف:

. يوهّم ظاهره التّعارض: هذا القيد يخرج به التّعارض الحقيقي؛ لأنّ التّعارض الموجود هو بالنسبة إلى المجتهد قال الشّاطبي: "ولذلك لا تجد ألبتّة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التّعارض بين الأدلة عندهم"⁽¹⁾.
. دليل شرعي: من قرآن أو سنة أو إجماع أو قياس.

. أمر عقلي: والمراد بالعقل هنا العقل السليم المتقيّد بقواعد الشرع لا العقل المتبع للهوى⁽²⁾.
. حقيقة علمية: والمراد بها العلم القطعي، أو الحقائق العلمية القطعية الثابتة، وليست النظريات المتحوّلة والمتغيّرة والتي تحتل الخطأ والصّواب كما يمكن أن تنقض بفرضيات ونظريات جديدة⁽³⁾.
. حقيقة حسية: والمراد بها الواقع المشاهد، والنصوص الصّحيحة الثابتة لا يمكن أن تكون متصادمة مع الواقع، لأنّ شريعة الإسلام صالحة لكلّ زمان ومكان.

2.2. زكريا أوزون وكتابه جناية البخاري

• زكريا أوزون

هو مهندس لبنانيّ معاصر من أصل سوريّ لم أجد له ترجمة غير أنّ النّاطر في مؤلّفاته يعلم مدى حقده وتحامله على أعلام الأمة الإسلامية ومصنّفاتهم وذلك في ثلاث جنايات: كتابه محل الدراسة "جناية

1 - ينظر: الشّاطبي، الموافقات، ج: 4، ص: 294.

2 - ينظر: أبو الفتح بيانوني، أسباب استشكال الحديث، ص: 49.

3 - ينظر: المرجع السابق، ص: 55.

البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين "وكذا كتاب" جناية الشافعي تخلص الأمة من فقه الأئمة" وكذا "جناية سيبويه الرّفص التّام لما في التّحو من الأوهام" ومن هنا يُلحظ القارئ تركيز هذا الرّجل على الطّعن في أهمّ كُتب ومصادر المسلمين المشهورة، والمُتفق على مكانتها وقيمتها العلميّة.

ولم يقف أوزون عند هذا الحدّ بل راح يتناول على أركان الإسلام في مصنّفاته من ذلك كتابه الأركان في الميزان الصّلاة عسكريّة الرّحمان، وكتاب الأركان في الميزان الصّوم، الأركان في الميزان الرّكاة إتاوة العربان. واعتبر أنّ الرّكوع والسّجود غير مرغوب فيهما إذا ما عُرضاً على المظهر والدّوق العامّ في الأماكن العامّة، كما بيّن "أنّ الصّوم على الاختيّر فمن ير في الصّيّام ما يريح نفسه ويهدّجها فليصم يوماً أو يومين أو ثلاثة، ومن لا يجد فيه ما ذكرنا سابقاً فليبتعد عنه وهو مطمئنّ النّفس، وليطعم مسكيناً إن استطاع ذلك⁽¹⁾.

ورغم إظهار المصنّف نفسه بزيّ المدافع عن كتاب الله، الغيور على دين الإسلام، الرّافض للحديث لمعارضته لكتاب الله، إلّا أنّه ناقض نفسه وأعلن صراحة في إحدى القنوات⁽²⁾: أنّه لا يوجد في كتاب الله ما يدلّ على صلاحيّته لكلّ زمان ومكان. متناسياً بهذا الكلام المتهاافت ما سطره في كتابه جناية البخاري بأنّ القرآن صالح لكلّ زمان ومكان، وأنّه يتوجّب علينا إعادة فهمه بعيداً عن الأسباب التي ذكرها البخاري⁽³⁾.

● كتابه "جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين"

وقد جاء كتابه مكوّناً من مقدّمة وثمانية فصول:

1. المقدّمة: بيّن فيها أنّ الحديث النبوي من أعقد الأمور في الدّين الإسلامي، وبيّن أنّ سبب اختيّاره لصحيح البخاري كونه أصحّ كتب الحديث عند لمسلمين، كما أشار إلى هدفه من هذا الكتاب هو إعمال العقل والتخلّص من أوهام النّقل⁽⁴⁾.

1 - ينظر: أوزون، الأركان في الميزان الصلاة عسكريّة الرّحمان، ص: 152/ الأركان في الميزان، الصّوم، ص: 101 نقلاً من محمد

زربوخ، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين، ج: 1، ص: 329.

2 - في حوار له في قناة الحرة 28 نوفمبر 2019.

3 - زكريا أوزون، جناية البخاري ص: 41.

4 - ينظر: نفس المرجع، ص: 10.

الفصل الأول: طرح في هذا الفصل مجموعة من الأسئلة منها: هل الحديث النبوي وحي منزل؟ وهل هو وحي مقدّس؟ هل كلّ رواية الحديث من الصحابة عدول ثقة؟ هل يوافق الحديث ما ورد من معطيات علمية؟ هل وُحِدَ الحديث النبوي الأمة؟ وغيرها من الأسئلة وقد أجاب عنها كلّها بالتّفي⁽¹⁾.

الفصل الثاني: البخاري والقرآن الكريم: انتقد فيه الأحاديث المتعلقة بأسباب النزول، النسخ في آيات الكتاب، والأحاديث القدسيّة⁽²⁾، وبين ضعفها ومعارضتها لما في القرآن، وبين المؤلف أنّ الأحاديث المتعلقة بأسباب النزول فيها تطاول على الله؛ لأنّ الله . عزّ وجل . لا يحتاج حسب رأيه لأيّ سبب مادي في إنزال كتابه، أمّا النسخ فبين المؤلف أنّ الله العالم العليم لا يمكن أن ينزل أحكاما وشرائع ناسخة لما قبلها⁽³⁾.

١٠ الفصل الثالث: البخاري والرسول الكريم: وقد تكلم فيه على الرسول ﷺ والرأي الآخر، الرسول ﷺ والغزو، الرسول ﷺ وتطبيق الحدود، الرسول ﷺ وتأثير الآخرين (4) واثم الإمام البخاري بوضع أحاديث تناقض الصفات التي كان عليها المصطفى. ﷺ (5).

الفصل الرابع: البخاري والديانات الأخرى بيّن فيه أنّ أحاديث البخاري تؤكد أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان رافضاً كافة الأديان، وأنّ المسلمين هم أصحاب الجنة، وأمّا غيرهم فالله أعلم بمآلهم.⁽⁶⁾

مناقضاً بذلك ما جاء في كتاب الله الذي يدعى التمسك به قال تعالى

[۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲]

الفصل الخامس: البخاري والحكم والصحابة: ضعّف فيه الأحاديث التي تشترط القرشيّة في الحكم، وكذا

1 - ينظر: أوزون، جناية البخاري، ص: 14 . 28.

2 - ينظر: نفس المرجع، ص: 21.

3 - ينظر: نفس المرجع، ص: 42.

4 - ينظر: نفس المرجع، ص: 57..

5 - ينظر: نفس المرجع، ص: 62 / 58.

6 - ينظر: نفس المرجع، ص: 85 . 91.

طاعة الحاكم وأحوال بعض الصحابة⁽¹⁾، كما اعتبر أقوال الصحابة وأفعالهم لا قدسيّة لها وأنهم كغيرهم من الناس، فتخصيص أبوابا لفضائلهم يجعل الإسلام في مأزق حقيقي في أيّامنا المعاصرة⁽²⁾.

. الفصل السادس: البخاري والمرأة: بيّن فيه أنّ أحاديث البخاري تجعل المرأة مسلوقة الإرادة، وأنّها دون الرّجل في المرتبة، وأنّ العلماء نجحوا في زرع عقدة الدونيّة فيها، كما أنّها مهمّشة ومستبعدة في معظم الأحيان عن القضايا الأساسية، بينما القرآن الكريم قد كرمها كثيرا في الكتاب العزيز⁽³⁾.

. الفصل السابع: البخاري ومجموعة متناقضات: توصّل في هذا الفصل إلى أنّ صحيح البخاري مليء بالمتناقضات، سواء في الحديث نفسه، أو معارضته مع القرآن، أو حتى مع العلم والمنطق، فأحاديث البخاري تجعل الرسول ﷺ . تارة يأمر بالكَيّ وتارة ينهى عنه، ومرة يُقرّ بالرّقية ويأخذ عليها أجرة ومرة أخرى يمنعها، وكذلك الحال في الحجامة وقول الشعر وغير ذلك⁽⁴⁾، وكلّ الأحاديث التي ذكرها في هذا الفصل لا تعارض بينها، وإنّما التّعارض بينها ظاهريّ يحتاج إلى إعمال القواعد التي سطرّها العلماء في الجمع والتّرجيح بين مختلف الحديث.

. الفصل الثامن: مقارنة بين الماضي والحاضر: ويبيّن فيه أنّ تقديس الماضي هو عقدة المجتمع العربي بشكل خاصّ، وخرج فيه بنتائج غريبة، ووصل به الأمر إلى اتّهام النّبي ﷺ . بعدم إقامة الحدّ على عمّه حمزة وابنته فاطمة . رضي الله عنهما⁽⁵⁾.

. الخاتمة: توصّل فيها إلى التّيجة التّالية: وهي أنّ ما يلزمنا من التّصوص كتاب الله . عزّ وجل . فقط دون غيره، وأنّ البخاري اجتهد ولسنا ملزمين باجتهاده، ويحقّق لنا قبول أو رفض عمله إذا لم نر فيه ما يحقّق طموح ورغبات الأُمَّة المشروعة في التّطوّر والتّقدّم⁽⁶⁾.

1 - ينظر: زكريا أوزون، جناية البخاري، ص: 93.

2 - ينظر: نفس المرجع، ص: 110.

3 - ينظر: نفس المرجع، ص: 113.

4 - ينظر: نفس المرجع، ص: 135.

5 - ينظر: نفس المرجع، ص: 153.

6 - ينظر: نفس المرجع، ص: 159.

3. الدراسة التطبيقية دراسة لحديثين

3.1. حديث تحاجت الجنة النار

الحديث الوارد في المسألة

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ " تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثر بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلا ضُعفاء الناس وسَقَطُهُمْ؟⁽¹⁾، قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي، وللنار: إنما أنت عذابي أُعَذِّبُ بك مَنْ أشاء من عبادي، ولكل واحد منكما ملؤها، فأما النار: فلا تمتلئ حتى يَضَعَ رجله، فتقول: قَطُّ قَطُّ قَطُّ، فهناك تمتلئ ويُزَوَّى⁽²⁾ بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله - عز وجل - من خلقه أحدا، وأما الجنة: فإن الله - عز وجل - يُنشئ لها خلقا"⁽³⁾.

وعن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ . قال: " يُلقى في النار، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه، فتقول قَطُّ قَطُّ"⁽⁴⁾.

الانتقادات الموجهة للحديث

يدل ظاهر الحديث الوارد في المسألة على أنّ أكثر مَنْ يدخل الجنة ضعفاء الناس، وأنها لا تمتلئ يوم القيامة حتى يُنشئ الله - سبحانه - لها خلقا فيدخلهم فيها برحمته، وأما النار فأوثر بالمتكبرين، وأنها لا

1 - "سقطهم" بفتح السين والقاف والسقط من كل شيء ما لا يُعَدُّ به، وسقط المتاع رديّة، والساقط الرجل السفلة من الناس واللّيم. ينظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج: 1، ص: 313.

2 - "فينزوي بعضها إلى بعض: أي ينضم، ويروى "فينزوي" قيل تنضم وتجتمع على الكفار. ينظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج: 1، ص: 313.

3 - أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب قوله تعالى [ي ي ي □ □ □] [ق: 30]، رقم (4850)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (2846).

4 - أخرجه البخاري، كتاب: التفسير، باب قوله تعالى [ي ي ي □ □ □] [ق: 30]، رقم (4848)، ومسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (2848).

إِنَّ الأدلة التي استدَلَّ بها " زكريا أوزون " لا تقوى على ردِّ هذا الحديث الثابت بالسند الصحيح، عن النبي ﷺ. كما أنَّه لم يعترض على سنده، وإِنَّمَا توجَّه كلامه على متنه، وأنَّه مُعارض لكتاب الله وللشواهد العقلية، ويمكن مناقشة ما استدَلَّ به بما يلي:

◀ أمّا قوله: أنّ المساكين ليسوا دائماً عظماء رُفِعا الدَّرجات واستدلّاه على ذلك بقوله تعالى [چ چ د ي ت ت ن] [النساء: 97]، فهو استدلال في غير موضعه، لأنّ الآية الّتي استدلّ بها لم تذكر لفظة "المساكين" وإنّما ذكرت "المستضعفين"، والمساكين غير المستضعف كما هو معروف، فلا أدري كيف تعلّق "أوزون" بهذه الآية للطّعن في الحديث، ثمّ إنّ دلالة الحديث على دخول الضّعفاء إلى الجنّة هو باعتبار الغالب، لأنّ الجنّة يدخلها غير الضّعفاء من السّادة وأصحاب الجاه والمال الطّائعين لله، وهل أبوبكر وعمر وعثمان وغيرهم - رضي الله عنهم - ممّن شهد لهم النّبي ﷺ . بدخول الجنّة من الضّعفاء؟! كما أنّ النّار قد يدخلها غير المتكبرين من الفقراء، والضّعفاء كما هو معلوم.

وأما إقحام الآية هنا فهو استدلال عجيب، لأنّ هؤلاء لم يكونوا مستضعفين حقيقة، أو أنّهم كانوا مستضعفين غير أنّهم رضوا بالكفر ولم يبحثوا عن حيلة وطريقة للفرار، فهم غير صادقين في ذلك، لأنّ الله - تعالى - وبخّهم وتوعّدهم، واستثنى المستضعفين حقيقة، كما يوضّح ذلك سبب نزول الآية، فقد روى البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "إنّ أناساً من المسلمين كانوا مع المشركين، يكثرّون سواد المشركين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ، فيأتي السّهم فيرمى فيصيب أحدهم فيقتله، أو يضربه فيقتله، فأنزل الله: [چ چ د ي د ت ن] [النساء: 97]⁽¹⁾، ولو أكمل المعترض قراءة الآية لوجد فيها ما يجيب عن تساؤله، قال - تعالى -: [ن ط ٹ ڈ ڈ ه ه ہ ہ ه ه ه ه ع ع ئ ك ك و ؤ] [النساء: 98/99]، فلو كانوا مستضعفين حقيقة لعفى الله عنهم كما عفى عن المستضعفين الرجال والنساء والولدان.

1 - أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم، رقم (7085).

ثمَّ إنّ نصوص القرآن والسنة مؤيَّدة تماما لمعنى الحديث، وأنَّ المستضعفين هم أتباع الرّسل، وقد أعرّض كثير من الأقوام على اتّباع رسلهم بحجّة أنّ أتباعهم لم يكونوا سوى من الأراذل والمستضعفين، فإذا كان أكثر أتباع الرّسل هم المستضعفون، فكيف لا يكونوا هؤلاء هم أكثر أهل الجنّة؟!

◀ أمّا استدلاله العقلي على ضعف الحديث، وتساؤله عن الحكمة من الوعد بالجنّة إذا كان الله - سبحانه - ينشئ لها خلقا جديدا، فإنّ النّار دار عدل لهذا يضع فيها ربّ العزة رجله، وأمّا الجنّة فدار رحمة وفضل، فما المانع من أن ينشئ الله لها خلقا بعد دخول أهل الجنّة الجنّة؟! قال تعالى: [ثُو ثُو ثُو ثُو ثُو ثُو ثُو] [الأنبياء: 23]، وقد أخبرنا القرآن العظيم عن خلق عاقل من خلق الله يكونون في الجنّة جزاء لأهلها، ولا شكّ أنّهم يتمتّعون بنعيم الجنّة، ولم يكونوا من أهل الدنيا مكلفين بالإيمان والعمل الصالح، لكنّ الله - سبحانه - خلقهم في الجنّة من غير أن يَطل الوعد الذي خوطب به المؤمنون في الدنيا فلم يعملوا بطاعة قط في الدنيا إذ لم يكونوا موجودين هناك، قال الله - تعالى -: [أَب ب ب ب ب] وقال - سبحانه -: [ف ف ف ف ف ف ف ف ف]

فها هو القرآن العظيم يخبرنا أنّ الجنّة يكون فيها من ليس مُطالباً بالتكليف كحور العين والولدان المخلّدون.

. أمّا قوله: إنّ الحديث يثبت الرّجل والقَدَمَ لله، فإنّ العلماء قبلوا النّصوص المثبتة لصفات الله - عزّ وجل - إذا صحّ سندها وإن اختلفوا: هل تُحمل على ظاهرها كما ذهب إليه أهل الحديث، أو تُصرف عن ظاهرها بما تحتمله اللّغة من معان كما ذهب إليه المتكلمون من أهل السّنة⁽¹⁾ ولم يضعّفوا الحديث لإثباته ما لم تثبته الآية، أمّا اعتراضه عليه فهو ناتج عن تشبيهه للخالق بالمخلوق، وهذا التّشبيه يلزمه أن يعترض به على جميع الآيات المثبتة لصفات الله - عزّ وجل - أو يؤمن بجميع الآيات والأحاديث إذا صحّ سندها.

1 - ينظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ج: 10، ص: 412/ ابن عبد البر، التمهيد، ج: 5، ص: 15/ النووي، شرح صحيح مسلم، ج: 17، ص: 182.

. أما إنكار مصطلح "الحديث القدسي" كونه لم يرد في القرآن ولا في السنة المتواترة، فجوابه أنّ جميع المصطلحات المتعلقة بالحديث والفقه والأصول والنحو وغيرها من العلوم لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وقوله: إنّ "الحديث القدسي" ليس قرآناً ولا يمكن قراءة ما تيسر منه في الصلاة فهذا قول أهل العلم من المحدثين والفقهاء والتفسير لم يخالف فيه أحد منهم، فليس له فيها مُتعلّق حتّى يُبين لنا ذلك "أوزون"! وردّ الحديث بحجّة احتمال الخطأ أو التّسيان والسّهو على أبي هريرة -رضي الله عنه - فهذا القول لا يمكن أن يقول به أو يقبله عاقل، ولو كانت النصوص النبوية تُردّ بمثل هذا التّجوز العقلي لردّ من شاء ما شاء بحجّة احتمال الخطأ والتّسيان والسّهو على جميع بني البشر.

المطلب الرابع: الترجيح

من خلال عرض شُبّهات المعارض على هذا الحديث يظهر جلياً أنّها مجرد أوهام لا يُطعن بمثلها في نصوص الصّادق المصدوق ﷺ. فالحديث جاء ليؤكد ما ورد في الكثير من الآيات القرآنية، وقد ثبتت صحّته من حيث السند فلا معنى للاعتراض عليه.

. هذا الحديث من نصوص الصّفات الكثيرة الواردة في الكتاب والسنة التي تلقّتها الأئمة بالقبول، والأولى

أن يُصدّق بها كما جاءت دون السّؤال عن كيفيتها؛ لأنّ الله . عزّ وجل . لم يخبرنا عن كيفيتها، ولا بينها

رسوله ﷺ . ولا ثبت أنّ الصّحابة . رضي الله عنهم . سألوا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم .، ومن طرق باب التّأويل في مثل هذه النصوص من متكلّمي أهل السنة فكانوا مدفوعين لردّ شُبّهات الخصوم.

. أمّا محاوره الله للنار، فإنّ الله . عزّ وجل . لا يعجزه شيء، وقد صرّحت النصوص القرآنية بنطق جهنّم

ومطالبتها بالمزيد، وكذا نطق الجلود والأيدي يوم القيامة قال تعالى [يُبْئِي نِي نَدِي ي ي ي □

[[ق: 30]، فلا وجه للتفريق بين ما نطق به كتاب الله، وما صرّحت به سنة رسول الله . ﷺ.

2.3. مراجعة الرّسول على فريضة الصّلاة ليلة الإسراء

الحديث الوارد في المسألة

عن أنس بن مالك . رضي الله عنه . في حديث الإسراء قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " فَفَرَضَ الله على أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجِعْنِي، فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبَّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْنِي، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ، وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبَّكَ، فَقُلْتُ: اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي، ثُمَّ انْطَلَقْتُ بِي، حَتَّى انْتَهَيْتُ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ⁽¹⁾ وَإِذَا تُرَابُهَا الْمَسْكُ⁽²⁾.

الانتقادات الموجهة للحديث

هذا الحديث جزء من حديث الإسراء الطويل المشهور عند العلماء، وقد انتقد "زكريا أوزون" الكثير من الأمور التي وقعت ليلة الإسراء والمعراج، كحادثة شق صدره . صلى الله عليه وسلم . وغسله بماء زمزم، وكذا رؤيته للنيل والفرات في الجنة، وسماع صوت صريف الأقلام، وأن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، إلى غير ذلك⁽³⁾، إلا أن المسألة محل البحث في هذا الباب هي مراجعة الرسول ﷺ . ربه على فريضة الصلاة، وقد رأى "أوزون" أن هذه الرواية تطعن في حكمة الله - سبحانه -، ورحمته بعباده، وتجعل موسى . عليه السلام . أعلم من الله بما يطيقه العباد، وقد اعترض على هذا الحديث "أوزون" بما يلي:

- 1 - ورد لجمع رواية البخاري " حبايل " وهذا تصحيف كما بيّنه الشراح، إنما هو " جنابذ " بالجيم المفتوحة، والنون المفتوحة، وبعدها ألف موحدة ثم باء موحدة، ثم ذال معجمة، كما هو عند البخاري في بقية المواضع، والجنابذ واحدتها جنبدة وهي: القباب ينظر: ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ج: 2، ص: 13/ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج: 1، ص: 305.
- 2 - أخرج البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (349)/ ومسلم، كتاب: الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات، وفرض الصلوات، رقم (263).
- 3 - ينظر: أوزون، جنابة البخاري، ص: 143.

1. إنّه معارض للعقل والثّواب الإيمانية: وذلك أنّ الله فرض خمسين صلاة على عباده، وقد صحّح له موسى ذلك فكيف يكون موسى - عليه السّلام - أعرف بعدم مقدرة العباد على أداء خمسين صلاة من ربّه ومن بقيّة الرّسل؟! قال "أوزون": "موسى . عليه السّلام . قد صحّح لربّه الله . عزّ وجل . في عدد الصّلوات المفروضة فخصّصها . بعد عدّة محاولات . من خمسين إلى خمسة فروض، وهنا يحقّق لكلّ عاقل أن يسأل: هل يعلم الرّسول موسى أو غيره بأمور العباد أكثر من خالقهم أو مبدعهم"(1).

2. إنّه معارض للواقع: إذ أنّ مقدار اليوم لا يكفي لأداء الصّلوات الخمسين لو لم يتدخّل موسى ليطلب من نبينا محمد . ﷺ . أن يراجع ربّه ليخفّفها، قال "أوزون": "وكيف كان أحدنا سيجد الوقت الكافي؛ لو لم يتدخّل موسى ليصحح عددها، ويُخفّف عنها؟!!"(2).

مناقشة الانتقادات

إنّ معجزة الإسراء والمعراج خُصّ بها نبينا محمد . ﷺ . وقد دلّ عليها الكتاب والسّنة المطهّرة، وقد فرض الله فيها على أمّته خمسين صلاة، ثمّ خفّفها عنهم إلى خمس صلوات، وهذا بعد طلب موسى عليه السّلام من نبينا محمد . ﷺ . أن يطلب من ربّه التّخفيف للتّجربة التي عاشها مع بني إسرائيل، أمّا ما استدلّ به المعارض على ردّ الحديث إمّا هي مجرّد أوهام عقلية ليس لها حظّ من النّظر ولا من الأثر وبيان ذلك:

◀ قوله: إنّ موسى - عليه السّلام - صحّح لربّه، وأنّه يدلّ على أنّ الله لم يكن يعلم مقدرة عباده!! فالقول: إنّ الله فرض خمسين صلاة، وهو أعلم أنّها ستكون خمس صلوات؛ لأنّه - سبحانه وتعالى - علیم خبير، وفي ذلك حكمة منه - سبحانه - أراد أن يُظهر رحمته بالعباد؛ ففرض عليهم في البداية خمسين صلاة ثمّ خفّفها عنهم مراعاة لمصالحهم، وتيسيرا عليهم، كما أنّ تخفيفها من الخمسين إلى الخمس يدفع المرء للمحافظة عليها أشدّ المحافظة، قال أبو شهبّة: "ولذلك سرّ وحكمة، وهي إظهار رحمة الله - سبحانه

1 - ينظر: نفس المرجع ص: 143.

2 - ينظر: نفس المرجع ص: 143.

وتعالى - بهذه الأمة ومُنَّته عليها بالتَّخفيف عليها (...) كما أنَّ فيها إظهار منزلة النَّبي عند ربِّه بقبول شفاعته في التَّخفيف عن أمَّته، وبيان رأفته ورحمته بأُمَّته" ⁽¹⁾

◀ أما قوله: إِنَّ هَذَا يَدِّلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مَقْدَرَةَ عِبَادِهِ، فَاللَّهُ . عَزَّ وَجَلَّ . يَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ نَبِيَّنَا سَيَسْأَلُهُ التَّخْفِيفَ وَأَنَّهُ سَيُخَفِّفُ عَنْ أُمَّتِهِ بِسَبَبِ سُؤَالِهِ، وَمُطَالَبَةِ مُوسَى . عَلَيْهِ السَّلَامُ . لِنَبِيَّنَا بِسُؤَالِ اللَّهِ التَّخْفِيفَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بُوْحِي مِنْهُ سُبْحَانَهُ، وَنُظِيرُ ذَلِكَ اعْتِرَاضُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً، وَقَوْلُهُمْ أَنَّهُ سَوْفَ يَفْسُدُ فِي الْأَرْضِ وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ، فَمَنْ أَيْنَ جَاءَ الْمَلَائِكَةُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ وَهَلْ كَانُوا أَعْلَمُ بِمَا سَيَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ اللَّهِ . عَزَّ وَجَلَّ .؟

ولو لم تكن بوحى فليس فيها ما يدلّ على أنّ الله لم يكن يعرف مقدرة عباده وقد سأل الله . عزّ وجل . عيسى . عليه السّلام . [ي د ت ث ذ ط ظ ر ه] مع علمه المسبق أنّ عيسى لم يقل ذلك ولا يمكن له أن يقول ذلك، فهل يقول "أوزون" : إنّ الله . عزّ وجل . لم يعلم أنّ عيسى لم يقل هذا حتى سأل عنه؟ فمعلوم أنّ الله . جلّ وعلا . محيط علمه بكلّ شيء، ولكن قال ذلك على سبيل التّوبيخ والتّعظيم لهذه القول.

أما قوله: إِنَّ الْوَقْتَ لَا يَكْفِي، فَإِنَّ اللَّهَ لَوْ فَرَضَ عَلَيْنَا خَمْسِينَ صَلَاةً لِأَقْدَرْنَا اللَّهُ عَلَىٰ فَعْلِهَا، وَلَوْ أَخَذَتْ مِنَّا الصَّلَاةُ شَطْرَ الْيَوْمِ أَوْ كُلَّهُ مَا كَانَ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي حَقِّهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَخْلُقْنَا إِلَّا مِنْ أَجْلِ عِبَادَتِهِ قَالَ تَعَالَى "[بِحَجٍّ جِدٍ] [الذريات : 56].

الترجيح

إِنَّ حَادِثَةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ هِيَ مُعْجَزَةٌ شَاهِدَةٌ عَلَى صَدَقِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ. وَقَدْ شَهِدَتْ لَهَا نصوص الكتاب كما شهدت لهما نصوص السُّنَّةِ المشهورة سواء بسواء وأجمع علي ذلك علماء الإسلام، فمن أنكر حادثة "الإسراء: فقد أنكر ما جاء به القرآن العظيم، فلم يبق له مُتَعَلِّقٌ بكونه يؤمن بالقرآن دون السُّنَّةِ،

1 - ينظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص: 90.

وإنّما هو متوار بذلك يمّوه رفضه للنصوص مطلقا، قصد إيجاد الثُّغور في معتقد أهل الإسلام تمهيدا لتهوين القرآن العظيم في قلوبهم بعدما هوّن لهم السنّة النبوية في وجدانهم.

الخاتمة : يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث في ما يلي:

. أهمية كتاب صحيح البخاري، وقيّمته العلميّة عند العلماء.

. تحامل الكثير من الكتّاب المعاصرين على صحيح البخاري، وتركيز دراستهم عليه لأنّه أهمّ كتب الإسلام

بعد القرآن الكريم، وفتح باب الطّعن فيه لكل باحث هو فتح لباب الطّعن في كتاب الله . عزّ وجل ..

. الكثير من الأحاديث التي انتقدت يشهد لها القرآن الكريم بالمفهوم أو بالمنطوق، ومع ذلك تكلموا فيها،

وهذا الانتقاد يلزمهم مثله على القرآن الكريم، أو يؤمنوا بهما جميعا إذ لا فرق بين الوحيين.

. حديث تحاجّت الجنّة والنّار، وحديث مراجعة الرسول ﷺ على فريضة الصّلاة، حديثين صحيحين

مشهورين، والإيمان بهما واجب حتى لو لم تفقه عقولنا معانيها.

. لم يفرّق أوزون بين المستغرب من الحديث، والمستحيل فليس كلّ ما يستغربه العقل هو حديث ضعيف أو

موضوع، وقد ذكر القرآن الكريم الكثير من الأمور المستغربة، ولكن هذه الغرابة هي بالنّظر إلى عقولنا

القاصرة، أما بالنّظر إلى قدرة الله فهي أمور بسيطة، فقد أمر الله النّار أن تكون بردا وسلما على إبراهيم،

وسخّر لسليمان الريح تجري بأمره، وضرب موسى البحر بعصاه فانفلق بأمر الله ولم ينكر ذلك أحد.

. ضرورة الدّفاع عن السنّة النبوية، وخصوصا الصّحّاحين، وذلك بالردّ على الكتابات المعاصرة المنتقدة لهما،

ووضعها في ميزان النقد العلمي الموضوعي.

قائمة المصادر

القرآن الكريم برواية حفص

- . الأزهرى، تهذيب اللغة ، تحق: علي حسن هلاي ومحمد علي النجار، مط: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- . الخليل ابن أحمد (1424هـ / 2003م) العين، تحق: عبد الحميد هندواي، مط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1.
- . ابن منظور، لسان العرب، تحق: عبد الله علي الكبير، مط: دار المعارف، د ط، د ت.
- . ابن قتيبة الدينوري، 1419هـ / 1999، تأويل مختلف الحديث، مط: المكتب الإسلامي، بيروت. ط: 2.
- . الطحاوي أبو جعفر، (1415هـ / 1994م) شرح مشكل الآثار، مط: مؤسسة الرسالة، بيروت ط: 1.
- . شرف القضاة، (2001) علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، مجلة دراسات، عمان، مج: 28 / ع: 2.
- . عتر، نور الدين، (1401هـ / 1989م) منهج النقد في علوم الحديث، ط: 3، مط: دار لفكر، دمشق.
- . الشاطبي، (د ت) الموافقات، مط: دار لفكر.
- . بيانوني، أبو الفتح، (1431هـ) أسباب استشكال متن الحديث، مجلة العلوم الشرعية، الرياض، ع: 17.
- . زكريا أوزون، جناية البخاري (مكتبة رياض، ط: 1، سنة : 2004).
- . القاضي عياض. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة، تونس.
- . البخاري، (1400 هـ) الجامع الصحيح، تحق: قصي محب الدين الخطيب، مط: المكتبة السلفية، القاهرة ط: 1.
- . مسلم بن الحجاج ، (1427هـ / 2006 م). الصحيح، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، مط: دار طيبة، الرياض، ط: 1.
- . ابن بطّال، (1423هـ / 2003م) شرح صحيح البخاري، تحق: ياسر بن إبراهيم (مط: مكتبة الرشد، الرياض، ط: 2.
- . ابن عبد البر، (1387هـ / 1967م) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، مط: وزارة عموم الوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

- .التّوّي، (1392هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 2.
- . ابن الأثير، (1399هـ/ 1979م) النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطنّاحي ، مط: المكتبة العلمية ، بيروت.
- . أبوشهبة (1406هـ/ 1985م) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، مط: مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ط: 2.